هدايا ومغريات للأطباء مقابل ثمن

٧ آلاف صيدلية إيرادها أكثر من مليارَي دينار يومياً

سوق الدواء في العراق يعاني منذ مدة طويلة أزمة حقيقية، فعلى الرغم من توفر إمكانات الانفتاح بأوسع أبوابها، إلا أن القضايا الشائكة ما زالت تقيد آليات سوق الدواء، والسبب هو تدني خطير في الجودة والاستيراد من مناشئ غير معروفة وليست بالمهمة علميا، فضلاً عن الاتجار غير الشرعي، الأمر الذي يؤثر سلبا في صحة المواطن ويؤدي إلى هدر خطير في الأموال، ويبعد العراق عن المكانة المرموقة التي تستحقها السمعة الدوائية والطبية للعراق. إن أهم ما يؤشر في الموضوع هذا هو الخطر الكبير الذي بات يهدد صحة المواطن سعيا إلى الكسب السريع، رغم أن عالم الدواء هو من أكثر الاقتصاديات رسوخا وهدرا للمال. بل تعد التجارة الثانية الأكثر ربحية في العالم بعد تجارة الأسلحة.

□ بغداد / قيس عيدان

"المدى" وهي تفتح هذا ملف الساخن تأمل أن يعاد النظر في الكثير من الإجراءات وان يأخذ بنظر الاعتبار من قبل الكثير من المتخصصين في هذا القطاع، سواء كانوا أكاديميين أو من أصحاب المهنة الذين توارثوا مهنتهم من الآباء، وفق مفهوم مبادئ أخلاقيات المهنة، إذ يفتقر العراق إلى دراسة معمقة من أصحاب القرار أو المشرعين في دراسة ظواهر حديثة نقلت تجارها من بعض الدول ليمارسوا دورهم التجاري غير المبرر في تصريف بضاعتهم من الأدوية، تحت أنظار ومعرفة جميع المتخصصين والمشرعين، والقائمين على هذه المهنة لاسيما أن المتاجرين في الدواء يستخدمون مغريات وأساليب غير خاضعة لقانون العقوبات بجميع مواده ونصوصه، وللأسف أصبح الطبيب شريكا ومروجا حقيقيا لهذه المهنة.

أخلاقيات المهنة

على الصيدلي احترام أخلاقيات مهنة الصيدلة ونظام مزاولة المهنة المحلي واحترام حق المريض في حرية الاختيار ضمن الحدود الشرعية، وأن يتأكد من أن المبلغ الذي يتقاضاه مقابل خدماته عادل ومعقول ومستحق، وأن يرفض الاشتراك في أي عمل من شأنه تعريض المريض للخطر، لأن ذلك مخالف لأخلاقيات المهنة، تلك بعض المبادئ التي تعلم وعاش بها العديد من الصيادلة في البلاد ودول العالم وخاصة في دول أوربية تعمل على دستور مهنة الصيدلة، وفي العراق خصوصاً يسعى الأكاديميين إلى ترسيخ تلك المبادئ المهمة والإنسانية لإيصال الدواء إلى المريض من اجل أن يحظى بالخدمة الطبية اللازمة من قبل الطبيب والصيدلي. ولكن ماذا يعمل ويتصرف الصيدلي أمام هذه الأساليب وعمليات الاحتيال الجديدة والمغريات التي تقدمها بعض المكاتب العلمية، التي أصبحت تملك المال والمندوبين الذين يقومون بإحصاء ومتابعة الكثافة السكانية للمناطق، وكذلك إعداد الصيدليات وعيادات الأطباء المعروفة أكثر من الجهات ذوات العلاقة أو الرقابة.

سفرات مجانية لدول سياحية

أدرك أصحاب بعض المكاتب وباتوا على قناعة بأن تقديم الهدايا الاعتيادية إلى الأطباء كالمفكرة أو الساعة المكتبية أو القلم وغيرها من الأدوات المكتبية ، أصبحت لا تجدي نفعاً ،لذا فكروا بأسلوب آخر من خلال توزيع هدايا أخرى مقابل تصريف الأدوية التابعة لهم، والتي شملت شاشات البلازما أو أجهزة الحاسوب المحمول أو (الآيباد) ، فلجأوا إلى التفكير بأساليب أخرى أكثر تفننا واغراءً، وذلك من خلال منح الطبيب سفرة سياحية هو وعائلته الى بلدان معينة لأغراض سياحية مدفوعة الثمن، حيث يقومون بإسكانهم في فنادق فخمة تستمر إلى عشرة أيام أحيانا، فضلا عن مصروف الجيب. هذه الظاهرة بدأت تنمو بشكل معلن خصوصاً أن العديد من الأطباء العاملين في المؤسسات الحكومية يطلب منحه إجازة اعتيادية ،يقوم خلالها بالسفر خارج العراق من غير علم الدائرة، خصوصاً أن نعمة السفر حرم منها العراقيون على مدى سنوات طويلة وأصبحت هدف الكثير منهم في مرحلة ما بعد التغيير.

مفخرة الأنظمة الدوائية في العالم

عميد كلية بغداد للصيدلة الدكتور عبد المطلب عبد الغني ناصر يشير إلى أن النظام الدوائي المطبق في العراق يعد مفخرة إذا ما قورن بالأنظمة الدوائية المعمول بها في بلدان العالم منذ تشريع أول نظام للصيدلة حتى عام ١٩٦٧، فهو نموذج متكامل في مفهوم الصيدلة وقد أفاد عدد كبير من المتخصصين في بعض دول العالم من هذا النظام، ولكن بعد فترة الحصار تم تسييس هذا القطاع بسبب الظروف المعروفة للجميع، واذا ما تحدثنا عن الأنظمة الدوائية في بلدان العالم فهي تختلف في التعامل من دولة إلى أخرى، فبعضها يدفع الدواء من قبل شركات التامين، والبعض الآخر يدفع كلفة الدواء من قبل المؤسسات الصحية، وهناك طرف ثالث يتم من خلال البيع المباشر للجمهور، أما في العراق فيتم إعطاء الدواء بالمجان عبر المؤسسات الصحية الحكومية.

وعن ظاهرة استخدام بعض المكاتب العلمية والشركات الدوائية الدعاية والاطلاع على الشركات الصناعية التابعة لها من خلال زيارة الأطباء الاختصاص أو الصيادلة فهذا أمر مقبول بغية الاطلاع على ما هو جديد في مجال تصنيع الأدوية وهذا متداول في الكثير من بلدان العالم ، ولكن دفع مبالغ وإعطاء هدايا غير طبيعية كالالكترونيات والقيام بزيارات مدفوعة الثمن مسبقاً للعاملين في القطاع الطبي يعتبر نوعا من الترويج غير المبرر.

وفي سؤال للمدى عن مطالبة العديد من العاملين في القطاع الصحي والأكاديميين بضرورة تشريع أو تأسيس هيئة وطنية لفحص الدواء والغذاء، على غرار تجارب دول العالم الكبرى والمتطورة، وعليه يجب أن تكون هناك هيئة مستقلة بعيدة كل البعد عن المحاصصة وغيرها من المسميات؟ اكتفى الدكتور عبد المطلب بالقول إنها "أمنية!!!".

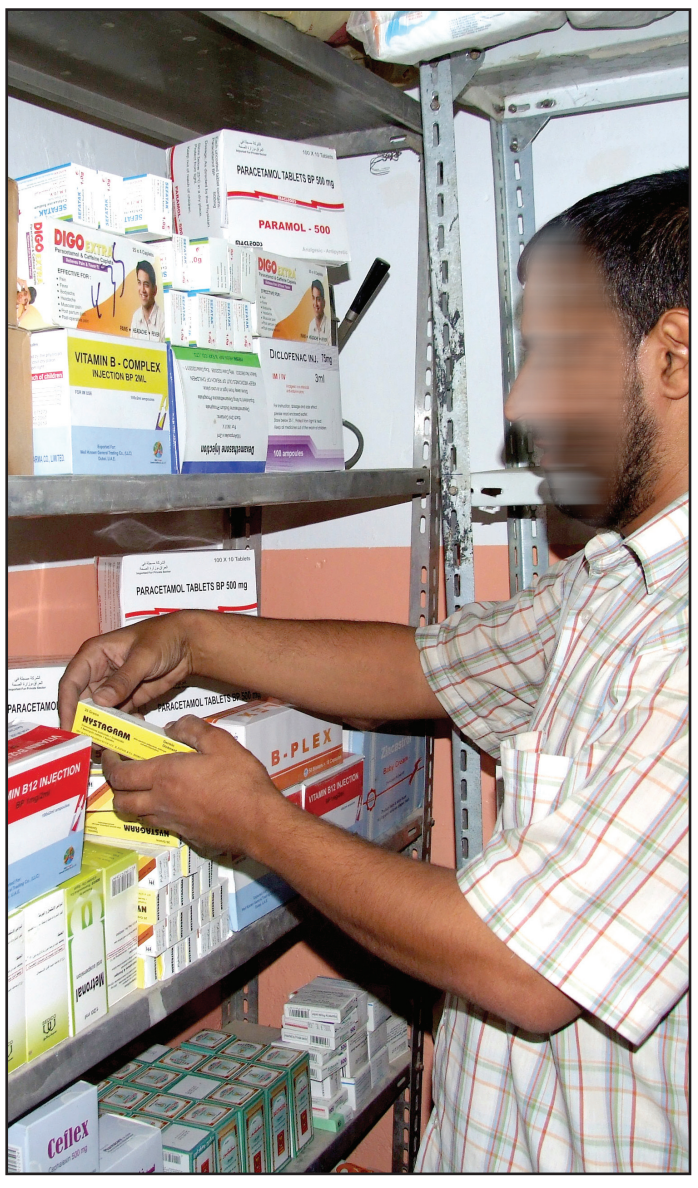

مذاخر لمناشئ مختلفة

دعوة إلى تشكيل هيئة وطنية لانتقاء الأدوية والغذاء في البلاد

مستشار وزارة الصحة الدكتور صلاح شبر دعا إلى ضرورة تشكيل هيئة وطنية لانتقاء الأدوية والغذاء في البلاد، مشدداً على أهمية استقلالية هذه الهيئة وممارسة أعمالها بشكل مهني وعلمي بعيداً عن المحاصصة الحزبية والتوافقات السياسية. موضحاً أنه من الضروري استقلالية هذه الهيئة وممارسة أعمالها بشكل مهني وعلمي لتحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسها، وأن لا تخضع للمحاصصة والتوافقات السياسية، لتقوم بواجبها بشكل صحيح. وبين شبر أن عمل الهيئة هو تسجيل وانتقاء وفحص جميع الأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية الداخلة إلى البلاد، مؤكدا أن "الهيئة سيكون لها أثر كبير في ضمان سلامة الأدوية والأغذية والملابس وجميع الاحتياجات التي تدخل العراق". وأكد شبر أن فحص الأدوية في الوقت الحاضر تضطلع به وزارة الصحة، فيما يتم فحص الغذاء المستورد في المنافذ الحدودية من قبل شركات متخصصة بهذا الشأن تعاقدت معها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مشيرا إلى أن المصانع الأهلية ما زالت غير خاضعة لرقابة مشددة نتيجة تعدد الجهات المختصة. ولفت إلى أن تجربة الهيئة الوطنية معمول بها في العديد من دول العالم خصوصاً أميركا واليابان ودول أوروبا، إذ تحدد واجبات هذه الهيئة بإجراء فحص جميع الأدوية والأغذية سواء المستوردة أم المنتجة محليا، شبر أوضح أن الهيئة لها الدور الأكبر في فحص جميع الاحتياجات الأخرى كالملابس وبيان صلاحيتها للاستهلاك البشري، بالإضافة إلى المواد الصناعية الأخرى ومدى تأثيرها على البيئة. هذه الهيئة تحتاج إلى العديد من التشريعات والقوانين بالإضافة إلى هيكلية عملها، مبينا أن عددا من الدراسات بهذا الشأن تم التشاور فيها مع المتخصصين في الحكومة والبرلمان ولكن هذه الفكرة تحتاج إلى دعم كبير.

د. عبد المطلب: النظام الدوائي المطبق في العراق يعد مفخرة إذا ما قورن بالأنظمة الدوائية المعمول بها في بلدان العالم منذ تشريع أول نظام للصيدلة حتى عام ١٩٦٧

كثرة الأدوية لا تعني بالضرورة غياب الرقابة.. فالإجراءات المتخذة من قبل وزارة الصحة صارمة، لكن المشكلة هي أن سوق الدواء وتقليده والغش فيه ليست صناعة محلية بل أصبحت عالمية

سوق الدواء للربح فقط

الصيدلاني أبو علي يضيف أن سوق الدواء وللأسف الشديد أصبح سوقا للربح فقط بعيداً كل البعد عن المفاهيم المهنية والأخلاقية وان السوق العراقي أصبح سوقا مفتوحا على جميع بلدان وشركات العالم، لذلك نجد المئات من العناوين التجارية. وكثرة الأدوية لا تعني بالضرورة غياب الرقابة، فالإجراءات المتخذة من قبل وزارة الصحة صارمة، لكن المشكلة هي أن سوق الدواء وتقليده والغش فيه ليست صناعة محلية بل أصبحت عالمية وهذا ما أكدته منظمة الصحة العالمية بالإضافة الى الأساليب التي تستخدمها بعض المكاتب العلمية من خلال تقديم المغريات، وأن المواطنين يشاهدون يوميا ويسمعون عن وجود مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري، فيما بعض تجار الجملة يقومون ببيع المواد الغذائية التي اقتربت من انتهاء الصلاحية من دون مراعاة صحة المستهلكين، والأمر لا يختلف بالنسبة لبعض المكاتب العلمية ومذاخر الأدوية والصيدليات ،ولغرض الخروج من هذه الأزمة يجب المطالبة بتأسيس هيئة مستقلة لحل هذه المشاكل وإيجاد تشريعات قانونية صارمة كون أي خطأ حتى وان كان غير مقصود قد يؤدي إلى الوفاة.

لدينا علم بهذه الظاهرة

الدكتور علي دنون المعني بشأن الصيدليات والمكاتب العلمية والمذاخر الخاصة في مكتب المفتش العام في وزارة الصحة يؤكد على تشخيصه لهذه الظاهرة، واستخدام بعض المكاتب العلمية لمندوبين يقومون بتقديم المغريات العديدة والكثيرة بغية تصريف ادويتهم الخاصة بالشركة، وقد تعاون الطبيب المتخصص على هذه الظاهرة وألزم الصيدلية القريبة منه على شراء منتج هذه الشركة حصراً، لتحقيق أكثر المبيعات مقابل الحصول على الهدايا والمغريات الأخرى ونحن نتابع هذا الموضوع ولكن ليس في هذا التصرف "أي تجريم " إلا في حال استخدام او إعطاء دواء غير مفحوص وغير مجاز من قبل المركز الوطني للرقابة الدوائية، ذنون أضاف أن العديد من الأطباء يرفضون استخدام هذا الأسلوب، تاركين للمريض حرية اختيار الصيدلية بغية الحصول على العلاج اللازم ونحن في العراق نمتلك أكثر من ٧ آلاف صيدلية، ومن ضمنها مذاخر ومكاتب علمية ونعمل وفق الإجراءات القانونية لمتابعة المخالفين بالتعاون مع نقابة الصيادلة والأطباء، وقد حققت الحملات التي يقوم بها المكتب أهدافها والقضاء على ظاهرة البسطيات التي تبيع الأدوية للمواطنين ومراقبة الصيدليات غير المرخصة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

مليارا دينار حجم المبيعات اليومية

بعملية حسابية بسيطة ومن خلال أكثر من سبعة آلاف صيدلية ولنفترض أن معدل مبيعات أي صيدلية تصل إلى ٣٥٠ ألف دينار كحد أدنى للمبيعات اليومية، نجد أن أكثر من مليارَي هو حجم المبيعات المتحققة اليومية في السوق الدوائية باستثناء المستلزمات الطبية، "المدى" وبعد أن أجرت هذا التحقيق لاحظت في هذه الأرقام المتحققة من هذه المبيعات ومن خلال عدد كبير من المصادر العاملين في هذا القطع رفضوا الكشف عن أسمائهم، أن ما يقارب الـ ٤٠٪ هي أرباح متحققة، ليصل راتب المندوب إلى ألف دولار شهرياً باستثناء الأرباح الأخرى، فيما يتم بيع الأدوية الى الصيدليات بطريقة الدفع الآجل وهذا أسلوب آخر بغية تصريف الأدوية. إن القوانين المتبعة في دول العالم والتي كانت متبعة في العراق، يعطى الصيدلي وفقاً لها ربحاً هامشياً يقدر بنسبة ١٠٪ من الأدوية الأكثر مبيعاً، و٢٠٪ للأدوية الأخرى. متخصصون أكدوا أن العديد من كبرى الشركات الدوائية المنتجة والتي تمنح وكالات لأشخاص في منطقة الشرق الوسط ترفض هذا الأسلوب من الترويج، ويعد من المحرمات. (المدى) ولأهمية هذا الموضوع اتصلت هاتفياً بنقيب الصيادلة لكنه رفض الخوض في هذا الموضوع نهائيا لحساسيته على حد قوله، واعداً (المدى) بحوار عن دراسة أعدت حول تجارة الأدوية في العالم وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية.

العلاج المجاني